ملخص تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦م
((الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير))

❖ صادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية ❖

مقدمة :

هذا ملخص لتقرير التنمية الإنسانية ذكرت فيه أهم ما ذكر التقرير بدون أي تغيير وهو من باب المساهمة في تيسير قراءة أهم ما ذكر في التقرير ..

١) يقدم التقرير حجتين رئيسيتين للاستثمار في الشباب في المنطقة :

أ- أن ما يقارب ثلث سكان المنطقة من الشباب في أعمار ١٥-٢٩ سنة، وهناك ثلث يقل عمرهم عن ١٥ عاماً وهو ما يضمن استمرار هذا الزخم السكاني.

ب- يؤكد التقرير على أن موجة الاحتجاجات التي اجتاحت عددا من البلدان العربية منذ عام ٢٠١١م وكان الشباب في طليعتها حتى افضت إلى تحولات كبيرة عبر المنطقة كلها.

٢) يسعى التقرير إلى تقديم مساهمة متوازنة يتوجه بها إلى كل الأطراف الفاعلة المعنية بقضايا الشباب في البلدان العربية ليحفز ويوسع دائرة الحوار الجاد بينها حول أنجع السبل لتعزيز دور الشباب في المستقبل وكذلك إلى تشجيع الشباب أنفسهم للانخراط في هذا النقاش مع كل الجهات.

٣) يشدد التقرير على أن الشباب لا يمثلون مشكلة لعملية التنمية أو عبئاً عليها وإنما هم مورد أساسي لحل مشاكل التنمية في هذه المنطقة وهم طاقة هائلة قادرة على دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي إذا اتيحت لهم الفرصة.

٤) ينبه التقرير على أن جيل الشباب اليوم أكثر تعليماً ونشاطاً وارتباطاً بالعالم الخارجي مما ينعكس على مستوى وعيهم بواقعهم وتطلعاتهم للمستقبل.

٥) تزايد نسبة أعداد الشباب الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

٦) يشير التقرير إلى سياسات وممارسات الاقصاء في مختلف المجالات وعدم كفاية الحماية الموفرة للحريات العامة وحقوق الإنسان، وضعف التنافسية الاقتصادية والتقصير في ارساء دعائم الحكم الرشيد، تهدد مستقبل الشباب وآفاقهم بشكل متزايد وتستقطب هذه العوامل بعض الشباب إلى مواقع معرقلة للتنمية بما في ذلك إيديولوجيات التطرف العنيف.

٧) يرى التقرير أن أهداف العام ٢٠١١م وعواقبها هي نتيجة تراكم عقود طويلة من السياسات العامة التي أدت تدريجياً إلى اقصاء قطاعات واسعة من الناس عن المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحرم السكان من الرعاية الصحية والتعليمية وأدى إلى مشكلة بطء نمو الدخل الأمر الذي عمق الفجوة القائمة بين فئات المجتمع.

٨) على مدى عقود مضت اتبعت الحكومات في المنطقة نموذجا للتنمية هيمن عليه القطاع العام، بحيث أصبح الملاذ الأول والأخير للإعالة، والنموذج التنموي المعتمد على حصر رأس المال البشري في وظائف حكومية غير منتجة، خلف إرثا سلبيا للاستحقاق الذي يدعم الأفراد من المهد إلى اللحد، وعزز التهميش السياسي والفوارق الاقتصادية والاجتماعية وقوض روح المبادرة الفردية وشجع على الاستهلاك على حساب الانتاجية.

٩) أكدت أحداث عام ٢٠١١م وما تلاها أن الفساد يشكل تحديا رئيسيا بالنسبة إلى المنطقة على نحو عام، وتؤكد الدراسات على أن الفساد أهدر موارد ضخمة في المنطقة العربية تقدر بألف مليار دولار خلال خمسين سنة.

١٠) مع بدء التحول إلى اقتصاد السوق في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، كان يفترض بصناع القرار تمكين القطاع الخاص كي يسهم في التنمية ولكن وجود الفساد والتقصير في مكافحته منعا نمو هذا القطاع.

١١) الفساد من أبرز العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي لأنه يرفع الكلفة على المستثمر ويهدد استقرار تعاملاته ويعرضه بشكل متزايد للملاحقة القانونية.

١٢) حدث خلل في استثمارات الدول نفسها، حيث دفع نهم التربح لدى بعض المسؤولين إلى تحويل مصروفات الدولة نحو مشاريع عالية التكلفة ومنخفضة المردود، أو نحو عقود شراء أسلحة ومعدات مكلفة يغلب عليها طابع السرية وعدم الوضوح بدل توظيفها في قطاعات منتجة.

١٣) هناك عوامل تحول دون تمكين الشباب وتنزع إلى اضعافهم وتمنع تحرير طاقاتهم الكامنة على نحو كامل، ويجمل في ستة عوامل رئيسية وهي:

أ- ندرة فرص العمل اللائق .

ب- ضعف المشاركة السياسية .

ج- انخفاض جودة الخدمات العامة في مجالي التعليم والصحة .

د- سوء إدارة تَنوّع الهُوِيات في المجتمع .

هـ- انتشارُ مفاهيمَ وممارساتٍ موروثة لا تساوي بين الجنسين .

و- استطالة صراعات تسرق مكتسَبات التنمية .

١٤) يشكل توفير فرص للحصول على وظائف واحدًا من أكبر التحدِّيات للمنطقة التي تُعدّ فيها معدّلاتُ البطالةِ المرتفعةُ لدى الشباب (أكثر من ٣٠%) وهذا يحولُ دون إقدامهم على الزواج، وإيجاد السكن المستقل، وتكوين أسرة ويُضعف حتمًا قدرتَهم على أن يكونوا أعضاءً منتِجين في المجتمع.

١٥) تحتاج المنطقة العربية إلى خلق أكثر من ٦٠ مليون وظيفة في عام ٢٠٢٠م لاستيعاب أعداد الداخلين الجدد إلى القوى العاملة ولجعل البطالة بين الشباب مستقرة.

١٦) المنطقة العربية تحتل المرتبة الأخيرة عالميا من حيث معدّل مشاركة الشباب في العمل المدني التطوعي، بمعدّل ٩% مقارنة مع ١٤% في أفريقيا وجنوب الصحراء، وهي المنطقة التالية من حيث انخفاض نسبة المشاركة.

١٧) لا تزال البلدان العربية في معظمها خارج دائرة المنافسة من حيث جودة العملية التعليمية ونوعية مخرجاتها.

١٨) في مجال تمكين الشابات لا تزال المنطقة تسجل نسبة أكثر تخلفا في هذا المجال من أي منطقة أخرى في العالم، ويرى التقرير أن تنامي تأثير القوى الاجتماعية والسياسية المتزمّتة ذات الايديولوجيات التمييزية بين النوعين الاجتماعيين، واتجاهها إلى بناء تحالفات في ما بينها، سيُعمّق قطعًا الفجوة في تمكين الشابّات.

١٩) نفقات الدول العربية العسكرية للفترة من ١٩٨٨ – ٢٠١٤م ألفي مليار أعلى من المتوسط العالمي بمقدار ٦٥% .

٢٠) حصة البلدان العربية والتي يمثل سكانها ٥% من سكان العالم ونصيبها من المشاكل العالمية في عام ٢٠١٤م الآتي:

النزاعات ١٧,٦%	الهجمات الإرهابية ٤٥%	نازحي الداخل ٤٧%
اللاجئين ٥٧,٥%	وفيات المعارك ٦٨,٥%	

٢١) استخدام الدِّين كنقطة مرجعية من جانب جماعات تطرح بدائل للتغيير والانبعاث يُكوّن عامل جذب مؤثّر ليس بالنسبة إلى الملتزمين دينيًّا وحسب، بل أيضاً إلى فئات مجتمَعية معترِضة على الظروف الراهنة من بينها الشباب.

٢٢) أكثر الشباب الذين ينضمون إلى مثل هذه الحركات والجماعات ويَدعمونها يأتون من طبقات اجتماعية واقتصادية مختلفة، يتبيَّن أنّ غالبيتهم خبِروا مباشرة نتائج إخفاق النموذج التنموي في المنطقة، لذا انخرطوا في العنف لاعتقادهم بأنّهم يفتقرون

إلى خيارات أفضل، أو رداً على مظالم أصابتهم أو أصابت مقرَّبين منهم، أو ربما استجابة لرغبتهم في الانتماء إلى جماعة ما تُلبِّي احتياجاتِهم وطموحاتِهم.

٢٣) في استبانة على الشباب من الدول العربية على أن الدين جزء من حياتهم كانت النسبة أكثر من ٩٥% ما عدا في العراق ولبنان وسوريا أكثر من ٨٠%.

٢٤) في دراسة على موقف الشباب في المنطقة العربية من التطرف العنيف أظهرت أنهم لا يميلون إلى تبني أفكار متطرفة عنيفة، ولا إلى المشاركة في مجموعات أو نشاطات ذات صلة.

٢٥) وفق مؤشِّر الرأي العام العربي لعام ٢٠١٥م الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، يعتقد ٧٥% من المُستطلعين أن القضية الفلسطينية ليست مسألة فلسطينية فحسب، بل عربية أيضا، فيما يعارض ٨٥% اعتراف بلدانهم الدبلوماسي بدولة اسرائيل.

٢٦) يقدم التقرير صياغة نموذج جديد للتنمية جدير بالشباب وأكدت المشاورات الإقليمية ونتائج المسوح ضرورة الاهتمام بثلاثة أبعاد استراتيجية رئيسية عند النظر في صياغة النموذج التنموي وهي:

أ- العمل على تعزيز قدرات الشباب الأساسية بما يُمكّنهم من تحقيق أقصى امكاناتهم، مع التركيز على جودة الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية مثل خدمات الإسكان ودعم العاطلين من العمل.

ب- توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب من أجل تحقيق الذات، اقتصادياً بتوفير فرص عمل لائقة، وسياسيًّا من خلال احترام حقوقهم وحرياتهم وتمكينهم من المشاركة الفاعلة، واجتماعياً من خلال مواجهة كل أشكال التمييز.

ج- العمل على تحقيق السلام والأمن وتعزيز دور الشباب في هذا الإطار.

٢٧) استفتاء شارك فيه (٣٠٨٤٠٩) أي أكثر من ٥٤% هم من دون سن ٣١ سنة كانت أهم المطالب حسب الترتيب: (تعليم جيد – فرص أفضل للعمل – حكومة أمينة ومتجاوبة – خدمات بأسعار معقولة – رعاية صحية أفضل – الحماية من الجريمة والعنف – الحصول على ماء وصرف صحي – دعم غير القادرين على العمل – المساواة بين الرجال والنساء – الحصول على هاتف وانترنت – التحرر من التميز والاقصاء – حريات سياسية ...) .

٢٨) وأخيراً وأهم ما ذكر ((يجب التخلي عن التعامل التقليدي مع الشباب من منظور ضيق يعتبرهم عبئاً تنموياً، والتعامل معهم كأنهم مشكلة "يجب حلها" وإنما هم مورد أساسي لحل مشاكل التنمية في المنطقة، ويجب أن يتضمن مقترحات هذا التقرير صلب السياسات الوطنية العامة، وعدم رمي هذه المقترحات على عاتق جهة واحدة –كوزارة الشباب– بل يجب أن تتولاها وزارات التخطيط واللجان المشتركة بين الوزارات بقيادة أعلى هرم في السلطة)).

لخصه لكم أخوكم

م/ فوزي بن عليوي الجعيد

الطائف